حجم الجملة العربية

أ.د. على أبوالمكارم *

يتأثر حجم الجملة بصورة مباشرة فى التراث النحوى بعدد من المقولات التى يمكن اعتبارها بمثابة الأسس النظرية التى يستند إليها النحاة العرب فى تحديده . وأبرز هذه المقولات ما يأتى :

---

* أستاذ النحو العربى ، وعميد كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

أولاً : مقولة الإسناد .

وتفترض هذه المقولة ضرورة وجود طرفين أساسيين فى كل جملة . وتَتَبع الأساس النظرى الذى أخذ به النحاة فى تحديدهم للحد الأدنى للجملة ، يسلم إلى إمكان كون هذين الطرفين كلمتين فحسب ، فى حين تشير النماذج النمطية التى عرضوا لها إلى إمكان كون المسند أكثر من كلمة واحدة أى تركيباً إسنادياً . ولكن المأثورات النحوية النظرية والنماذج التطبيقية تتفقان معاً فى ضرورة كون المسند إليه اسماً أى كلمة واحدة فحسب.

ولا مفر من الاعتراف بأن هذا التحديد لكل من الطرفين لا يتسم بالدقة الكاملة ، سواء فيما يتصل بالمسند أو ما يتعلق بالمسند إليه .

أما المسند فإن القواعد النحوية التفصيلية تضيف إلى جواز كونه كلمة مفردة أو تركيباً إسنادياً إمكان وقوعه مركباً فعلياً .

وأما المسند إليه فإن القواعد النحوية قد قطعت بإمكان وقوعه واحداً من أمور ثلاثة : كلمة مفردة ، ومركباً اسمياً ، وتركيباً إسنادياً.[1]

---

[1] الكلمة كما قرر النحاة لفظ يدل على معنى مفرد ، أما المركب فإنه لفظ مكون – فى الأصل – من أكثر من كلمة ، ويدل من حيث المعنى على معنى غير مفرد وغير تام ، ويؤدى نحوياً وظيفة الكلمة المفردة، فقد يؤدى وظيفة الفعل – كما فى نحو : حبذا النجاح ، وقد يؤدى وظيفة الاسم ، كما فى : بعلبك مدينة جميلة . وأما التركيب الإسنادى فنعنى به هنا ما يعم ما يشيع التعبير عنه فى التراث النحوى بالجملة الصغرى التى تقع فى إطار جملة أكبر تكون خبراً عنها أو حالاً لما فى حيزها ، أو

ومقتضى هذا أن الأشكال النمطية للجملة فى ضوء مقولة الإسناد التى أجازتها القواعد النحوية التفصيلية تنتهى إلى إمكان بلوغها تسعة أشكال تختلف باعتبار مكونات عنصرى الإسناد فيها ، على النحو الآتى:

مسلسل	المسند	المسند إليه
١	كلمة	كلمة
٢	كلمة	مركب اسمى
٣	كلمة	تركيب إسنادى
٤	مركب فعلى	كلمة -
٥	مركب فعلى	مركب اسمى
٦	مركب فعلى	تركيب إسنادى
٧	تركيب إسنادى	كلمة
٨	تركيب إسنادى	مركب اسمى
٩	تركيب إسنادى	تركيب إسنادى

ولا ينبغى أن يفوتنا أن نشير إلى وقوع التركيب الإسنادى مسندا إليه يتطلب دائما ما يسمى بأداة السبك ، لأنه فى قوة المصدر ، أو على

صلة له ، أو وصفا ، أو مضافا إليه ، وفى حالتنا هنا يتضح إمكان وقوع هذا التركيب أيضا مسندا إليه إذا سبق بما يتأول معه بمصدر. أنظر كتابنا : المدخل إلى دراسة النحو العربى - الجزء الأول.

حسب تعبير النحاة "مصدر مؤول " فى حين لا يشترط وجود هذه الأداة فى حالة وقوعه مسنداً .

وتشير الدراسات النظرية التى قدمها النحاة العرب إلى أن من الممكن أن توجد صورة مختلفة للإسناد فى إطار الجملة الواحدة ، ولو أخذنا فى الاعتبار معطيات الأحكام التفصيلية المستمدة من القواعد النحوية أيضاً لانتهينا إلى أن هذه الدعوى تستند إلى سند صحيح.

ذلك أن من الممكن ألا تحتوى الجملة إلا على عملية ذهنية واحدة هى العملية الإسنادية التى يتم فيها الحكم على أحد الطرفين (وهو المسند إليه) بالطرف الآخر (وهو المسند) ، كما فى نحو قول عمر بن أبى ربيعة : [1]

تشط – غداً – دار جيراننا وللدار – بعد غدٍ أبعد

فإن صدر البيت جملة تم فيها إسناد (تشط) أى تبعد ، إلى (دار الجيران) ، وعجز البيت جملة أيضاً أسند فيها شدة البعد إلى (الدار) ، والإسناد فى الجملتين مفرد لا تعدد فيه كما نرى.

ومن الممكن أيضاً أن تحتوى الجملة على أكثر من عملية ذهنية إسنادية واحدة وبذلك تتضمن أطراف إسناد تتعدد بتعدد العمليات الإسنادية الموجودة فى الجملة ، كما فى قول الله تعالى [2] : (إن الذين

---

[1] البيت فى ديوانه ١٦٦.

[2] من الآية (١٥٩) من سورة الأنعام.

فرقوا دينهم – وكانوا شيعاً – لست منهم فى شئ) . وقوله سبحانه [1]: (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) ، وقوله [2] : (قالت : إن أبى يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا).

وتحليل الصور التى تحتوى فيها الجملة على أكثر من عملية إسنادية يكشف عن أن هذه الصور تأخذ – بشكل عام – أسلوبين مختلفين : فى أولهما يحدث ما يمكن أن يوصف بأنه (تداخل) فى عمليات الإسناد ، بمعنى أن طرفى عملية إسنادية يكونان فى مجموعهما طرفاً إسنادياً فى العملية الأخرى ، ففى آية (القصص) السابقة – مثلاً – نجد أن : (يدعوك) – وهى تتضمن عملية إسنادية ذات طرفين : (الفعل+ الضمير الواقع فاعلاً عند النحاة) – قد وقع مسنداً للعملية الإسنادية الأخرى : (إن أبى يدعوك) ، ومثلها من آية الكهف : (كان يرجو لقاء ربه) ، وفى الأسلوب الثانى لا نجد علاقة مباشرة بين أطراف العمليات الإسنادية ، بمعنى أن العمليات الإسنادية المحتواة لا يمثل أى منها – فى ذاته – طرفاً من أطراف الإسناد لغيره ، وإنما يذكر فى الجملة توضيحاً لغموض ، أو تفصيلاً لإجمال ، أو تفسيراً للبس ، فى آية القصص السابقة نجد أن دعوة الأب لموسى معللة بالرغبة فى أن يجزيه أجر ما صنع ، فثمة عمليتان إسناديتان أخريان فى الآية : الأولى (ليجزيك) ، والثانية (ما سقيت) وليست إحداهما طرفاً إسنادياً فى الأخرى ، كما أنه ليس لهما معاً علاقة مباشرة بأطراف

---

[1] من الآية (١١٠) من سورة الكهف .

[2] من الآية (٢٥) من سورة القصص.

الإسناد السابقة عليهما فى الآية نفسها ، ولا يعنى نفى هذه العلاقة المباشرة بتر الصلة بين عمليات الإسناد فى الجملة ، إذ من المحتم أنها جميعاً - ما دامت فى إطار كلى واحد - ترتبط بعلاقة تجمعها : كتحديد الباعث ، أو الزمان ، أو المكان ، أو الكيفية ، أو الإضافة ، أو الربط (فى أسلوب الشرط) ، أو المقابلة ، أو المصاحبة ، أو نحو ذلك من العلاقات ، ومن ثم فإن النفى ينصب على صلتها بأطراف الإسناد ، أى من حيث وقوعها طرفاً إسنادياً لعملية إسنادية أخرى.

ونحن نؤثر أن نستخدم للإشارة إلى هذه الصور من الإسناد المصطلحات الآتية:

الصورة الأولى : إفراد الإسناد .

الصورة الثانية : تداخل الإسناد .

الصورة الثالثة : تعدد الإسناد .

ولا تحتوى الصورة الأولى إلا على طرفين فحسب ، هما : المسند إليه ، والمسند.

أما الصورة الثانية فإنها تتضمن أكثر من طرف من أطراف الإسناد ، بمعنى أنه يوجد فيها أكثر من مسند وأكثر من مسند إليه ، لكن بين هذه الأطراف جميعا صلة مباشرة إذ إن طرفى العملية الإسنادية فى بعضها طرف لبعضها الآخر.

وفى الثالثة تتعدد أطراف الإسناد فى إطار الجملة بتعدد العمليات الإسنادية فيها، لكن لا صلة مباشرة بين هذه العمليات الإسنادية ، بل

ثمة تغاير بين عناصر الإسناد فى كل منها .

وبهذا التصور لمقولة الإسناد يتضح أن تأثيرهـــا فـــى (حجـــم) الجملة و (شكلها) متعدد الأسباب ، وأهم هذه الأسباب ثلاثة :

١- طبيعة الإسناد .

٢- نوع المسند .

٣- نوع المسند إليه.

ثانياً : مقولة العمل :

تقرر هذه المقولة ضرورة أن تحتوى كل جملة على أطـــراف العمل الثلاثة : العامل ، والمعمول ، وأثر العامل فى المعمـــول الـــذى يرمز له بالحركة الإعرابية .

أما العامل فهو المؤثر فى الحركة الإعرابية فى آخر المعمول ، وقد يكون لفظياً- أى كلمة بعينها تتضمنها الجملة - وقد يكون معنويـــاً - أى معنى قائم بالذهن ليس له لفظ محدد مذكور.

وأما المعمول فهو اللفظ الذى يتغير آخره فـــى الواقـــع أو فـــى التقدير تبعاً للعلاقات التى تربطه بغيره من الكلمات فى إطار الجملـــة ، وقد يكون لفظاً محدداً كما قد يكون تركيباً.

وأما الحركة الإعرابية فهى رمز لتأثير العامل فـــى المعمـــول وعلامة عليه ، ومقتضى كونها رمزاً أن عدم وجودها فـــى اللفـــظ لا يستلزم بالضرورة نفى مدلولها - وهو هذا التأثير - جملة ، بل كل مـــا يمكن القطع به هو عدم وجود العلامة الدالة لفظاً فحسب.

والأصل فى الأفعال أن تكون عاملة ، لا يستثنى من ذلك إلا الأفعال المؤكدة لغيرها تأكيداً لفظياً ، أو الزائدة ، أى المقحمة على مبنى الجملة دون أن تكون لها علاقة لفظية مباشرة بأطراف الإسناد فيها ، ولا بعناصر العمل بها .

وكافة الأسماء والمركبات الاسمية عند النحاة معمولة ، فلا سبيل إلى وجود اسم أو مركب اسمى لم يتأثر بعامل لفظى أو معنوى ، ثم إن منها ما يمكن أن يعمل ، ولكنه عدد جد محدود (المصادر ، والمشتقات، وما ألحق بهما مما يعمل عمل الفعل) وبشروط خاصة ، وهذه أيضاً يتحتم أن تكون - فى الوقت نفسه - معمولة ، فهى تعمل باعتبار مخالف لاعتبار العمل فيها ؛ إذ تعمل إلحاقاً لها بالأفعال ، ويُعْمَل فيها بحكم كونها أسماء.

وأما الحروف فمنها ما يعمل ومنها ما يهمل ، ولكن لا سبيل إلى كونها معمولة قط.

ومقتضى ضرورة وجود (الاسم) فى الجملة ، بحكم كونه مسنداً إليه فيها ، أنه لا مفر من احتواء الجملة على (المعمول) ، الأمر الذى يستلزم حتماً وجود بقية الأطراف فيها ، وهكذا لا مناص عند النحاة من أن تتضمن كل جملة أطراف العمل الثلاثة : العامل ، والمعمول ، والأثر الإعرابى الظاهر أو المقدر ، بحيث إذا وجد واحد منها لم يكن بد من وجود بقيتها ، ولا سبيل - عند النحاة - إلى تصور وجود عامل من غير معمول ، ولا إلى إمكان وجود معمول من غير عامل ، كذلك لا مجال لتوهم حركة إعرابية ملفوظة أو مقدرة من غير عامل يحدثها ومعمول يحملها.

وتحليل العناصر الأساسية للجملة - من حيث العمل - ينتهى إلى عدد من النتائج ، أهمها :

١- أن المسند إليه معمول دائماً ، وقد يكون عامله لفظياً ، وقد يكون معنوياً .

٢- أن المسند قد يقع عاملاً ، وقد يقع معمولاً ، وقد يكون عاملاً باعتبار ، معمولاً باعتبار آخر.

فالمسند الفعلى عامل دائماً ، سواء أكان فعلاً أم مركباً فعلياً . وقد يكون معمولاً إذا كان من قبيل (الفعل المضارع) ؛ إذ إن المضارع معمول بحسب إعرابه ، عامل لحاجته إلى فاعل.

والمسند الاسمى معمول دائماً سواء أكان اسماً أم مركباً اسمياً ، وقد يكون عاملاً أيضاً إذا كان أحد المصادر أو المشتقات التى تعمل عمل الفعل ، فإنها تسند إلى معمولاتها ، وهى بالنسبة لهذه المعمولات عاملة فى الوقت الذى يعمل فيها غيرها.

٣- أن وجود (عامل) ما فى الجملة - أيا كانت علاقته بطرفى الإسناد فيها - يؤثر فى شكل الجملة وحجمها ، لأنه لابد أن يستوفى معموله، واحداً كان أو متعدداً.

٤- أن من الممكن أن يكون كل من (المسند) و (المسند إليه) معمولاً لعامل واحد ، كما أن من الممكن أن يختلف العامل فى كل منهما ، وفى كل من الحالتين يختلف حجم الجملة وشكلها .

ثالثاً : مقولة تعدد مستوى المبنى :

وتفترض هذه المقولة أن نص التركيب اللغوى الظـــاهر ليـــس دائماً – وفى كل الأحوال – المبنى الوحيد لهذا التركيب ، بمعنـــى أنـــه ليس سوى السطح الخارجى للتركيب أو الإطار الظاهرى له ، لكن قـــد يوجد فى أحيان كثيرة بإزاء هذا السطح الخارجى بنـــاء تحتـــى غـــير منظور ، وخلف هذا الإطار الظاهرى مقابل داخلى لا ينطق ولا يكتب ، ولكنه – برغم ذلك – الأساس الأصلى لكل ما ينطق ويكتب .

وثمة عوامل متعددة تؤثر فـــى الســـطح الخـــارجى للـــتركيب اللغوى – بما فى ذلك مبنى الجملة – على رأســـها الموقـــف اللغـــوى ومقتضياته ، والاتساق التعبيرى وجمالياته ، وتترك هـــذه المؤثـــرات بصماتها فى المبنى ، أو إن شئنا الدقة ، فى سطح هذا المبنى وإطـــاره الظاهرى . وذلك فى صورة أو أكثر من صور (تشكيل) الجملة – بـدءاً من اختيار الوحدات الداخلة فى تركيبها ، إلـــى تحديـــد النســـق الـــذى يضمها. وقد تدعو الحاجة فى الموقف أو الحرص على جماليات التعبير إلى العناية ببعض مكونات الجملة أو الاهتمام ببعض العناصر فيـــها ، كما قد تحمل هذه الظروف على الاكتفـــاء ببعـــض هـــذه المكونـــات والعناصر دون بعض ، الأمر الذى يتجلى أثره فى صياغـــة الجملـــة . وأهم الجوانب التى يتضح فيها هذا التأثير سطح هـــذا المبنـــى وشـــكله الظاهر ، بحيث يبدو أكثر تحرراً من حيث عدم الالتزام بكافة الضوابط التى لابد من رعايتها فى المبنى وفقاً لضوابط الإسناد والعمـــل التـــى سلفت الإشارة إليها.

بيد أن هذا التأثير يظل وقفا على السطح الخارجى لا يتجـــاوزه إلى البناء التحتى الأساسى الذى يراعى دائما كافة المقومات ويلتزم بكل الضوابط ، سواء من حيث ذكر العناصر واستيفاء المكونات أو مراعـلة ما تلزم مراعاته من ترابط واتصال أو الالتزام بالمواقع التى تقررهـــا قواعد الترتيب ، فهو بهذا الاعتبار أكثر انضباطا من حيث الضوابـــط وأشد التزاما بالقواعد والنظم من السطح الخارجى.

وهكذا يتقرر فى هذه المقولة أن للتركيب مستويين :

الأول : المستوى الظاهر.

والثانى : المستوى الخفى.

وتشير دراسات النحويين إلى أنهم يتصورون أن المستوى الخفى أصل للظاهر ، وأن الظاهر فرع عنه ، ونائب له . [1] ومن ثم يتجـوز فيه تبعا لبعض الظروف التى قد تدعو إلى التسامح فى الالتزام الكـامل بالقواعد والنظم ، والتحرر من الخضوع المطلق لمقوماتها وضوابطها ، فى حين لا سبيل إلى شئ من هذا التسامح أو التحرر فـــى المســتوى الخفى الذى يتمثل فى البناء التحتى . وهكذا تتـأثر الأشـكال النمطيـة للجملة بمؤثر جديد ، حيث يمكن أن تخلو هذه الأشكال – فى الظـاهر – من بعض العناصر ، أو تفقد بعـــض الأطـراف ، أو تـهمل بعـض العلاقات، إلى غير ذلك من الظواهر التى تترك بالضرورة أثرها فـــى

---

[1] انظر كتابنا : الحذف والتقدير فى النحو العربى ، وأيضا : بحثنا عن : التـــأويل فـــى النحو العربى.

الجملة شكلا وحجما معا.

لكن كيف السبيل إلى تعيين ما ليس له فى اللفظ وجود من العناصر والأطراف والعلاقات ؟ أى إلى تحديد البناء التحتى أو المستوى الخفى ؟ يرى النحويون أن الوسيلة الوحيدة لذلك هى "التأويل"، وهو عملية ذهنية تعتمد على ربط " النص اللغوى " ، الموجود بالفعل - الذى تستطيع أن تصفه بأنه السطح الخارجى للتركيب - بطرفين آخرين ، هما : الموقف اللغوى من ناحية . والقواعد النحوية المقررة من ناحية أخرى وفى ضوء ذلك يمكن أن تعثر تحت هذا السطح الخارجى على محذوف ، أو زائد ، أو مقدم ، أو مؤخر ، أو محرف ، أو مقدر ،أو متسع فيه ، أو مضمر ، أو مستتر ، أو مفصول ، أو معترض [1] إلى غير ذلك من الصور والأشكال التى يلجأ إليها النحاة فى تأويل البنية اللفظية للنص اللغوى ، أى الغوص تحت السطح الخارجى له ، ومحاولة الوصول إلى ما وراءه من بناء تحتى .

رابعا : مقولة الوجوه المحتملة :

محور هذه المقولة أن حجم الجملة - من حيث العناصر المكونة للبنية - من الممكن أن يحدد حده الأدنى ، لارتباط هذا الحد بمقومات ثابتة من الممكن تحقيقها فى أشكال محددة ، وقد حاول النحويون فعلا حصر هذه الأشكال للحد الأدنى للجملة ، سواء من التزم منهم بفكرة

---

[1] المصادر السابقة ، وكذلك : أصول التفكير النحوى ، ٢٦٥- ٢٦٢.

الفائدة أو من صدر عن مقولة الإسناد . أما نماذج الجملة – أى النسق الذى يضم كافة الأشكال النمطية الممكنة لها – فإنه من أعسر العسر حصرها ؛ لأن رصد هذه الأشكال إحصائيا مرتبط بالاحتمالات الممكنة لتشكيل مقومات الجملة – أى الناتجة عن وضع هذه المقومات فى أطر شكلية – وهذه الاحتمالات من التعدد والتنوع والتميز بحيث تعد معها محاولة رصدها وحصرها فى أطر ثابتة ومحفوظة نوعا من الترف الإحصائى الذى لا نتيجة عملية له ، والنتيجة الضرورية لهذه المقولة أن الأشكال النمطية للجملة من التعدد والتداخل والكثرة بحيث تتجاوز كل مدى محدود ؛ إذ إن هذه الأشكال نتاج تشكيل مقومات شتى: قد تتضافر وقد تتنافر ، وفى كل منها عناصر وأطراف قد تتسق وقد تختلف : عددا ، ونوعا ، وموقعا ، وحالة، الأمر الذى ينتج عنه صور لا سبيل أمام الباحث – وبإمكانات البحث المعتادة – لتصنيفها فضلا عن إحصائها.

ونكتفى بأن نشير هنا إلى أهم هذه المقومات المؤثرة – كما وكيفا – فى تعدد الاحتمالات ، فيما يأتى:

١- الاحتمالات الممكنة لتشكيل العناصر الأساسية .

ثمة مجموعتان من هذه العناصر ، ترتبط المجموعة الأولى بمقولة " الإسناد "، وتتصل الثانية بمقولة " العمل " .

وفى الإسناد عنصران أساسيان هما : " المسند " و " المسند إليه " ، لكنهما يختلفان من حيث مكوناتهما ، ومواقعهما ، ووظائفهما .

وللإسناد صور ثلاث : إذ قد يكون مفردا ، وقد يكون متداخلا ،

وقد يكون متعددا .

وأما العمل فثلاثى الأطـراف ، وأطرافـه هـى : " العـامل " و" المعمول " و"الحركة الإعرابية " ظاهرة أو مقدرة . ولا ترابط بيـن عناصر الإسناد وأطراف العمل، وإن وجب احتواء الجملة علـى هـذه الأطراف والعناصر ، بمعنى أن العامل قد يكون مسندا ، وقـد يكـون المسند إليه ، وقد يكون شيئا خارجا عنهما.

٢- الاحتمالات المتوقعة للعلاقات الثانوية :

من المقرر أن هذه العلاقات - وفقا للمأثور فى التراث النحوى - نوعان : علاقات إسنادية ، وأخرى غير إسنادية .

وإذا كانت بعض صور العلاقات الثانوية الإسنادية المحتواة فـى الجملة يمكن أن تدخل فى إطار ما اصطلحنا عليه " بتعـدد الإسـناد " فإن العلاقات الثانوية غير الإسنادية لا تدخل فى هذا الإطار ، وهى من التنوع والكثرة بحيث لا مجال لحصر الأشكال النمطية الناتجـة عـن وجودها . وبخاصة فى الحالات التى تحتوى الجملة علـى أكـثر مـن علاقة منها كعلاقات : الإضافة ، والظرفية ، والتبعية ، والمفعوليـة ، ونحوها.

٣- الاحتمالات المتصورة للبنية الأساسية أو التحتية :

وهى احتمالات تمتد عما حول الصياغة اللغوية . ويمكن تحديـد ما يحيط بهذه الصياغة فى أمور ثلاثة : أولها : النص نفسه ، أو لنقـل كما ذكرنا من قبل : السطح الخارجى للـتركيب اللغـوى ، وثانيـها :

الظروف المصاحبة له ، أو الموقف الـذى يصـاغ فيـه ، وثالثـها : معطيات القواعد النحوية .

وتتخذ هذه الاحتمالات أشكالا متنوعة تختلف باختلاف أسـاليب التأويل التى يلجأ إليها النحوى فى دراسته للنص اللغوى ، الأمر الـذى يثرى النماذج النمطية للجملة بما يضفيه عليها من تصورات ، ويضيفـه إليها من احتمالات .

وإذا كان من المستطاع حصر النماذج الناتجة عن النـوع الأول من الاحتمالات ، فإننا نحسب أنه لا سبيل أمامنا إلى الحصر الإحصائى الدقيق لهذه النماذج حين نضع فى الاعتبار مـا ينتـج عـن النوعيـن الأخيرين من إمكانات.

نخلص من هذا العرض إلى عدد من النتائج نحسب أنه لا مفـر مـن تسجيلها :

أولها : أنه ينبغى – موضوعيا – التفرقة بين الأشكال النمطية الـواردة والمستعملة للجملة العربية ، وبين الدراسات التى عرضت لهذه الأشكال فى التراث النحوى.

فالأشكال النمطية تستمد مقوماتها من ورودها فـى المـأثورات اللغوية ، واستعمالها فى الأساليب التعبيرية ، أى أنها تعتمد على رصيد من واقع لغوى يتصف بالنمو والاستمرار ، ونعنى بالمأثورات اللغويـة الحصيلة التى خلفها لنا عصر الاستشهاد من نصوص شعرية ونثريـة ، ونقصد بالأساليب التعبيرية هنا نتاج ما بعد هذه العصر . ومن المؤكـد

أن ثمة قدرا من التطور قد أصاب بعض الأشكال النمطية للجملة ، إما بسبب الموقف اللغوى والعناصر المشاركة فيه ، أو الزمن وأثره فى صياغة مكونات الجملة ، أو الجنس الأدبى ودوره فى تشكيل عناصرها، ومقتضى ذلك أن هذه الأشكال شأنها شأن كافة ظواهر اللغة، لا تتصف بالثبات المطلق ، بل إن الاستعمال يترك أثره فيها بما يغير منها فيضيف إليها .

أما التناول النحوى لهذه الأشكال فإنه يصدر عن رؤية ذهنية للواقع اللغوى ، وهى رؤية فى لحظة ثبات ، أى أنها تتناول بالضرورة واقعا محددا غير ممتد ، ونماذج بذاتها لا تقبل الإضافة . فالواقع اللغوى فى الدرس النحوى واقع من نوع خاص إذا صح هذا التعبير ، إنه أشبه ما يكون بالعينات المعملية بالنسبة لدارسى الطبيعة ، وثمة فارق لا مفر من الاعتراف به بين (العينة) داخل المعمل والظروف المصاحبة للجنس أو للعنصر الذى تنتمى إليه خارج المعمل . و(الواقع) اللغوى الذى يتناوله النحاة ليس أكثر من مجرد (عينة) مختارة، يصدق عليها ما يصدق على سائر العينات سواء فيما يتصل بأسس الانتقاء أو الاختيار ، أو التحليل ، أو النتائج.

ثانيها : أنه يجب - منهجيا - التمييز بين التناول النحوى لمقومات الجملة ، ودراسة اتجاهات النحاة فيها ، من الناحية النظرية ، والتحليل النحوى لهذه المقومات والاتجاهات فى إطار تناول الحجم ، الذى يمكن أن يعد - عمليا - بمثابة الناحية التطبيقية. فالدراسة النظرية تستند إلى مقولات ذهنية ، وهى مقولات تأخذ فى البحث النحوى شكل المقدمات المنطقية ، وفى نطاق هذه المقولات والمقدمات تصبح النتائج ضرورية،

ومن ثم إذا اختلفت المقولات لم يكن بد من اختلاف النتائج . وهكذا بوسعك أن تجد فى دراسة مفهوم الجملة فى التراث النحوى اختلافا يكاد يصل حد التضارب بين النحاة ، فى مدى الاعتداد ببعض الأشكال سلبا أو إيجابا ، انطلاقا من تحكيم المقولات الذهنية ، والالتزام بمعطياتها .

أما الدراسة التطبيقية فإنها برغم تأثرها بالضرورة بالمقولات الذهنية لم تظل أسيرة هذه المأثورات دائما ، بل استندت إلى لحظ النماذج والأشكال اللغوية ، الأمر الذى أمكن معه حدوث تقارب فى المواقف العملية يكاد يصل فى بعض الأحيان مرحلة التوافق إزاء عدد من الأشكال النمطية التى كانت مثار تضارب فى الدراسة النظرية . ونحسب أن هذا يفسر تحول موقف النحاة الذين رفضوا الاعتداد بجملة النداء ونحوه من الأمثلة التى تخلو من الإسناد إلى قبولها عمليا باعتبارها شكلا من الأشكال النمطية للجملة العربية . ولعل هذا يؤكد من جديد ضرورة البدء فى التحليل النحوى من الواقع اللغوى ، ذلك أن تجاوز هذا الواقع وإن أسلم إلى بناء ذهنى قد يتسم بالاتساق فإنه مضطر إلى التضارب مع معطياته حين يواجهه ، فيتحول الاتساق النظرى إلى اضطراب تطبيقى .

ثالثها : أنه لا سبيل إلى تجاوز الحقيقة القائلة إنه برغم ما يتضمنه التراث النحوى من تعدد فى الاتجاهات واختلاف فى الآراء فإن من الممكن مع ذلك العثور على ما يمكن أن يعد أرضا مشتركة بين كافة الاتجاهات أو إطارا عاما لكل الآراء ، ويتمثل ذلك فى عدد من النقاط أهما :

١- أن الجملة - عملياً - هى التركيب اللغوى الإسنادى المفيد. واستخدام لفظ (التركيب) يشير منذ الوهلة الأولى إلى طبيعية الجملة كما يحدد مستواها : أما طبيعتها فلأنها غير أحادية الأطراف ، أى متعددة العناصر . وأما مستواها فلأنها - شأن كل ما يقبل التركيب - تبدأ من البسيط ، فهى مرحلة تالية له ، ومن ثم مستوى متطور منه، فالجملة تبدأ من مكوناتها من الوحدات الصغرى الداخلة فى تركيبها من كلمات أو مركبات أو هما معاً ، ولكنها تبنى من هذه الوحدات أشكالاً جملية خاصة بها ، وبذلك تصبح هذه الوحدات لبنات فى بناء كلى جديد الشكل والوظيفة معاً .

ووصف هذه التركيب (بالإسنادى) لاستبعاد أنماط من التراكيب اللغوية غير الإسنادية ، وهى التى سبق أن أطلقنا عليها مصطلح (المركبات) فإن هذه التراكيب - بحسب وظيفتها دائماً ، وبحسب بنيتها وأشكالها أحياناً - ليست جملاً ، وإنما تستخدم استخدام الكلمات ، إذ توظف فى بناء الجمل فهى - من هذه الناحية - عناصر مفردة قابلة للتشكل فى إطار الجملة العربية .

وتحديد غاية هذا التركيب الإسنادى (بالفائدة) بغية الإشارة إلى أمرين : أولهما : استبعاد التراكيب الإسنادية التى تخلو من الفائدة اللغوية ، وإن تضمنت فوائد أخر : كالدلالة على الحالة النفسية أو العقلية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها ، فإن محور الفائدة فى الجملة لغوى ، بحكم كونها مستوى من مستويات الأداء اللغوى . وثانيهما : احتواء كافة صور الفائدة اللغوية الممكنة دون اشتراط الجدة فيها أو الصدق معها ، وأياً كانت الظروف المصاحبة لها .

٢- أن مقومات الجملة - فى ضوء هذا التحديد - تدور حول محور طرفاه : (الإسناد) و (الفائدة) ، معا ، بيد أنه من الممكن - نظريا - أن يقتصر السطح الخارجى للجملة على أحد الطرفين ، ومن ثم يكون إطلاق لفظ (الجملة) عليه حينئذ على سبيل التجوز، أو بطريق الاختصار.

فقد يستخدم لفظ (الجملة) تجوزا فى التركيب غير الإسنادى - إذا كان مفيدا - كما فى النداء ، وبعض صور التمنى .

كما قد يستخدم اللفظ اختصارا عوضا عن (التركيب الإسنادى) الذى تنقصه الفائدة التامة ، كما فى الخبر ، والحال ، والصفة ، ونحوها.

٣- أن صياغة العناصر المكونة للجملة يقتضى وجود نسق محدد ، ونظام ثابت ، أى قواعد ملتزمة ، وهو ما تتكفل به مقولة (العمل) ، إذ هى بمثابة الخيوط العرضية التى تضفر عناصر الإسناد الممتدة فى نسيج الجملة العربية ، لكى تصل إلى هدفها من الفائدة فى الموقف أو السياق . وهكذا يمكن أن يضاف إلى مقومات الجملة التى سلفت الإشارة إليها من (الإسناد) و (الفائدة) مقوم ثالث ضرورى هو نظام (العمل) وعلاقاته وأطرافه.

٤- أن حجم الجملة من الثراء والتنوع بحيث يتعذر استقصاء كافة نماذجه المقبولة وأشكاله المعتد بها ، بيد أن من الممكن التمييز فيه بين البنية الأساسية التى يمكن أن تعد الحد الأدنى له ، والأشكال النمطية التى تتشكل فيها هذه البنية ، والتى هى نتاج عدد من

المؤثرات ، أهمها: طبيعة الإسناد ، وأنواع عناصره من مسند ومسند إليه، وطبيعة العلاقات الثانوية المحتواة ، وعددها وحجمها ، وأنواعها ، ومقومات العمل وأطرافه ، وعلاقاته بعناصر الإسناد من ناحية ، وبالعلاقات الثانوية من ناحية أخرى.

رابعها : أنه فى ضوء هذه الحقائق جميعاً ، ورعاية لمقتضياتها ، لا نجد حرجاً فى أن نحدد (الجملة) بأنها : " نظام من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدى معنى مفيداً فى الموقف أو السياق".

ولقد آثرنا أن نبدأ هذا التحديد بكلمة (نظام) للدلالة على أمرين متلازمين معا:

الأمر الأول : " التركيب " ذلك أن لفظ " النظام " لا يصف المفردات فى ذاتها ، ولا يسم الوحدات قبل تركيبها مع غيرها ، فوجود شئ أو شخص فى ذاته ، ودون اعتبار مكوناته ، أو حالته ، أو موقعه ، أى من غير مقارنته بغيره ، أو مقابلته بسواه ، لا يوصف بنظام ما سلباً أو إيجاباً ، ذلك أن " نظام " وصف – بالضرورة – للعلاقات القائمة أو المفترضة بين الوحدات المتعددة بالفعل أو بالقوة . وهكذا يستلزم " النظام " التركيب.

الأمر الثانى : أن التركيب بدوره يقتضى – تلقائياً – وجود ضوابط له ، ولا يخلو تركيب معتد به لغوياً من نظام التزم فيه وقواعد خضع لها ، ولا سبيل إلى توهم إمكان إيجاد تركيب مقبول يخلو من كل نظام أو تسوده علاقات عشوائية تخلط بين النظم . بل لا مفر من الالتزام المطلق بالنظام أو النظم التى تحكم مستويات التركيب والعناصر المكونة

له والوحدات الداخلة فيه . صحيح أن " النظام " ليس وحدة من هذه الوحدات الداخلة فى التركيب ، ولكن الصحيح أيضاً أنه ضرورة لكل الوحدات المكونة لكل تركيب ، لأنه سمة العلاقة التى تربط بينها .

وهكذا كما يقتضى " النظام " تركيباً ، يستلزم " التركيب " نظاماً.

وعدلنا إلى استخدام لفظ (العناصر) فى الإشارة إلى مكونات الجملة ، بدلاً من الكلمات ، لأمرين أيضاً :

الأمر الأول : أن مكونات الجملة فى الحقيقة ليست محصورة فى نطاق الكلمات فحسب، بل إن مكونات الجملة يمكن أن تقسم – لاعتبار توضيحى أو تعليمى – إلى مستويين : مستوى الوحدات الداخلة فى تركيبها ، ثم مستوى المقولات التى تنظم بينها ، ومن الثابت أن الكلمات ليست كل ما يدخل تركيب الجملة من وحدات ، فإن من هذه الوحدات أيضاً المركبات ، والتراكيب الإسنادية ، ونعنى بها ما شاع فى التراث النحوى الاصطلاح عليه بالجملة الناقصة الفائدة ، أو بتعبير أكثر دقة : محدودة الفائدة.

الأمر الثانى : أن من بين مكونات الجملة نتائج عدد من المقولات بما تقدمه فى تكوينها من معطيات أو تتركه فيها من مؤثرات، ونعنى بهذه المقولات بصفة خاصة : مقولة الإسناد بما قررته من ضرورة وجود طرفين – أو عنصرين – إسناديين : المسند والمسند إليه ، ومقولة العمل، بما استلزمته من وجود أطراف ثلاثة : العامل ، والمعمول ، والحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة رمز تأثير العامل فى المعمول ، ثم الفائدة بما تتطلبه من رعاية الظروف المصاحبة للموقف أو السياق.

وهذه كلها (عناصر) مؤثرة فى تكوين الجملة ، ومن ثم لم يكن بد من العدول عن لفظ الكلمات فى الإشارة إلى هذه المكونات.

ووصف هذه العناصر المكونة للجملة (باللغوية) قيد لإخراج العناصر الأخرى التى تكون - أو تسهم فى تكوين - الظواهر غير اللغوية ، من بقية الظواهر الاجتماعية أو غيرها مما ينتمى إلى الطبيعة من ظواهر . فبناء الأسرة مثلاً - وهو ظاهرة اجتماعية - يتأثر بمجموعة كبيرة من العناصر والنظم التى تتآزر على تحقيق غاياته من الحفاظ على النوع والاستقرار الاجتماعى معاً ، ولقد تكون اللغة - بمستوياتها المختلفة - بعض هذه العناصر ، ولكنها ليست سوى جانب واحد منها ، فإلى جوارها علاقات الزواج ، والطلاق ، والميراث، ونحوها من بقية العناصر المؤثرة فيها . وشروق الشمس أيضاً ظاهرة طبيعية ، وهى - بدورها - نتاج العديد من النظم التى تتلاقى على جعل هذه الظاهرة حقيقة تتكرر فى الزمان والمكان بصورة ثابتة يمكن احتسابها سلفاً لآلاف السنين ، وهى جميعاً لا علاقة لها باللغة ومستوياتها .

وأما وصفها بكونها (مؤلفة) فمحاولة للإشارة إلى طبيعة العلاقات التى تربط العناصر فى حال تركيبها فى الجملة ، وهى علاقات ينبغى أن تتسم بالاتساق بين معطياتها والتوافق بين مكوناتها ، ومن ثم الانسجام التام فى مبنى الجملة ، وبين مبناها ومعناها.

وليست هذه الصفات - من الاتساق ، والتوافق ، والانسجام - صفات مفترضة ، بل إنها توشك أن تكون صفات كاشفة ، أى أنها -

فى الحقيقة – لا تعدو وصف ما هو قائم بالفعل فى تكوين الجملة من خصائص . ومن الصعب أن نتصور جملة لا تتحقق فيها هذه الصفات، جملة تتضارب فيها عناصر الإسناد ومقومات العمل مثلاً ، أو تتناقض فيها بعض هذه الأطراف والعناصر مع الفائدة التى تحتويها ، أو التى سيقت لأدائها.

والمعنى هو غاية هذا النظام كله وبغيته ، أى أن المبنى ليس سوى جانب واحد منه ، وهو جانب مهم لا مجال لتقليل قيمته ولابد من الالتزام الدقيق فيه بكافة الضوابط والنظم التى تحكم مكوناته وتسم علاقاتها ، بيد أنه إلى جوار هذا الجانب جانبان آخران لا سبيل البتة إلى إهمالهما أو إغفال دورهما أو التهوين من شأنهما : أولهما : المعنى الذى يتضمنه هذا المبنى فى ذاته ، أى تحمله الوحدات الداخلة فى تكوينه من كلمات ومركبات ، وثانيهما : الدلالة الناتجة عن استخدام هذا التكوين فى المقام ، وإذا كان المعنى الأول من الممكن فصم الصلة بينه وبين الموقف أو السياق ، وتناوله على أنه محصلة كلية لمعانى المفردات المركبة فى الجملة ، أى اعتباره نتاجاً ذاتياً لمفردات التركيب اللغوى ، فإن المعنى الثانى لا يمكن فصله عن الموقف أو السياق ، ومن ثم فإنه يتجاوز مجموع معانى كلماته ومركباته إلى معان مستفادة من الظروف المحيطة المؤثرة فى الموقف أو المصاحبة للسياق ، وهكذا يمكن أن تجد تشابهاً بين تركيب المفردات فى الجملة ، وتركيب العناصر فى الطبيعة ، يتمثل فى أن النتيجة فى كل منهما ليست بالضرورة مساوية للمجموع المكون لهما ، بل من الممكن الوصول إلى نتاج جديد هو حصيلة تركيب هذه الوحدات – أو العناصر – فى نطاق

الظروف التى يتم فيها . وبهذا قد يكون المعنى النهائى للجملـــة أكـبر من مجموع معانى مفرداتها .